هشام نفاع*

رؤية أولية «لمشاكسة علمية» جديدة:
نفي الأسطورة وجدية الكشف عن الحقيقة

موضوع هذه المقالة يطرح أكثر من مجال للسؤال. بتعريف سريع، هي استعراض لموقف تتسع دائرة مؤيديه بين علماء الآثار الاسرائيليين، ومفاده أن أدبيات علم الآثار الرسمي في اسرائيل التي جاءت، الى حدّ ما، بقرار مسبق، لإثبات العلاقة المتينة بين القصة التوراتية وبين المعطيات الأثرية المحفوظة، هي أدبيات وصلت الى ما يشبه الطريق المسدودة. هنا، سيتم تناول الوجهة النقدية التي يطرحها، ليس بدون إثارة حفيظة كثيرين، الباحث بروفيسور زئيڤ هرتسوغ، المحاضر في جامعة تل أبيب، وأحد الذين شاركوا في عديد من عمليات التنقيب الأثري.

قلت إن الموضوع مفتوح على مجالات عدة. فربط أي علم بأي جهد أو هدف أيديولوجي هو أمر إشكالي الى حدٍّ بعيد. هذا مع العلم، انه يصح الاعتراف باستحالة ادعاء الموضوعية التامة، حين يتوجه أي باحث الى حقل بحث. فهو، منذ البداية محكوم بمنظومة أفكار وقيم لديه، من شأنها أن تؤثر عليه، بهذا القدر أو ذاك، حين يعتمر قبعة الباحث. هنا، في سؤال العلاقة بين علم الآثار وبين إثبات القصة التوراتية تختبئ أسئلة ملحّة، ستتضح خلال العرض. ولكن يصح هنا الإشارة إليها باقتضاب مقصود:

١- بما أن مدرسة علم الآثار الرسمية الاسرائيلية جاءت عارفة تقريباً بالنتيجة التي تريد، وبما أن اثبات القصة التوراتية ليس مدفوعاً بحب المعرفة الثقافي وحسْب، بل ينسجم مع مشروع ايديولوجي، هو سياسي من الدرجة الأولى، فإن أسئلة أخلاقية تطال هذا الاستخدام السياسي للعلم؟

٢- هل هو أمر مفهوم ضمناً، أن يكون العلماء، وهم على الغالب خارجون عن حدود النصوص الدينية، هم الذين يتبرعون لإضفاء حقائقية على قصة الدين، التي لا نحتاج الى كثير من الاثبات للادعاء أنها زاخرة بالرموز والأساطير والمبالغات (والمقصود طبعاً كل قصة دينية، وليس

* كاتب فلسطيني مقيم في حيفا

اليهودية فقط)؟

٣- هل من شأن الموقف النقدي من الموضوع، أن يساهم في استخلاص عبر راهنة لوقتنا الراهن؟

٤- وأخيراً، هل يؤثر موقف كهذا على تقليص هيمنة ادعاء الأحقية باسم الحق التاريخي، واستبداله بادعاء واقعي أو طبيعي أو سياسي، ينطلق من محدوديات الواقع، بدل التفجّر من مسامات التاريخ الشاسعة والشائكة معاً؟

التنقيب في كل مكان.

كتب هرتسوغ في مقال نشرته صحيفة «هآرتس» قبل نحو سنة ونصف السنة، ان العشرين سنة الأخيرة «تشق ثورة حقيقية فيما يتعلق بتعاطي باحثين اسرائيليين مع التوراة كقصة تاريخية (...). والباحثون الذين عكفوا حتى الآن على العثور على براهين لصحّة قصص التوراة، يوافقون اليوم على ان مراحل نشوء شعب اسرائيل كانت مختلفة تماماً عمّا ورد في تلك القصص». هذه النقطة الافتتاحية تكتسب أهمية خاصة، إذا ما واجهناها بما يحدث في مجالات علمية أخرى في الأكاديمية الاسرائيلية. فالكاتب يصف هنا وضعاً، يكاد يصبح فيه الموقف النقدي هو الطاغي بين علماء الآثار، أو مثلما قال باحث آخر، بروفيسور يسرائيل فنكلشطاين: «اليوم يوافق (٩٠٪) من الباحثين ان قصة الخروج من مصر لم تحدث، (٨٠٪) يعتقدون أن احتلال البلاد لم يجر كما تصفه التوراة، و(٥٠٪) تقريباً يوافقون أنه لم تكن مملكة (اسرائيل) عظيمة وموحّدة». بالمقابل، فإن الاتجاه النقدي بين المؤرخين، (والمعروفون بالمؤرخين الجدد)، والاتجاه الماثل في علم الاجتماع، لا يزال يواجه صعوبات جدية. الى درجة تعرضه لما يشبه التكفير، ولهجمة من سياسيين، في مقدمتهم وزيرة المعارف الاسرائيلية «ليمور لفنات»، التي ترى في المؤرخين الجدد ما يشبه الأعداء. ومن هنا لم تُطل المسافة حتى بدأت تخرج أصوات في الهامش اليميني الاسرائيلي (الواسع)، تطالب بإقصاء هؤلاء المؤرخين عن كليات التعليم الجامعي. ولكن، كما يتضح، فإن اتساع رقعة القناعة النقدية بين علماء الآثار انفسهم، لم تؤد الى تأسيس جدل جماهيري. والطاغي من الأمر هو التجاهل والإنكار. وبكلمات فنكلشطاين: «معظم الجمهور لا يريد، ببساطة، أن يصغي. هذا ليس مريحاً له»».

يعترف هرتسوغ منذ البداية، بصعوبة الخوض في مسألة شائكة كهذه. يكتب: «كواحد من أبناء الشعب اليهودي وكطالب تخرج من المدرسة الكلاسيكية، أنا أدرك حجم الاحباط النابع من تلك الهوّة بين التوقعات لإثبات صحة التوراة كمصدر تاريخي، وبين الحقائق المتكشّفة في حقل البحث». ولكن هذه الملاحظة، لم تجعله يرتدع. بل إنه يطرح أسئلة جدية «يتضح أن المجتمع الاسرائيلي ناضج جزئياً للاعتراف بالغبن الذي لحق بالعرب سكان البلاد، وهو مستعد لتقبل المساواة للنساء، لكنه غير محصّن بما فيه الكفاية لاستيعاب الحقائق الأثرية التي تكسر الاسطورة التوراتية».

هذه الصعوبة، أو عسر الهضم الفكري - الاجتماعي، هو من أكثر ما يهم في الموضوع. ولكن قبل ذلك، من الملائم استعراض نقاط عينية يشير إليها هرتسوغ بإزميل نقدي يكاد لا يبقي منها شيئاً، بوصفها أساطير أو حكايات متوارثة ازدادت قدسية وحقيقة كلما تقادمت:

عن قصة الخروج من مصر يقول: الوثائق المصرية الكثيرة التي توفرت لنا لا تذكر شيئاً بالمرة عن مكوث بني اسرائيل في مصر، أو عن الخروج منها. في العديد من الوثائق ذُكرت عادة دخول الرعاة الرحّل (وكانوا يُسمَّون شاسو) في فترات القحط والمجاعة الى مصر والاستيطان على ضفاف النيل في منطقة الدلتا، ولكن لم يكن هذا حدثاً وحيداً، بل واحداً من أحداث تكررت خلال آلاف السنين، من مرة إلى أخرى. فأجيال عدة من الباحثين حاولت تحديد مكان جبل سيناء (مكان نزول التوراة بعد الخروج من مصر) لكنها فشلت. وكذلك أخفقت في العثور على محطات اسباط اسرائيل في الصحراء، ولم يظهر رغم الجهود الكبيرة أي أثر لما ورد في القصص.

يقول هرتسوغ، ما بين الجد والتهكم: إن بعض الأبحاث أظهرت أن جبل سيناء يقع في النقب، وبعضها الآخر عثر عليه شمال الحجاز في شبه الجزيرة العربية. وهو يستنتج، مستنداً الى آخرين، انه «في أفضل الأحوال، المكوث في مصر والخروج منها كان مرتبطاً بعدد من العائلات، ولكن قصتهم الفردية هذه جرى توسيعها وتأميمها لصالح الأيديولوجيا الدينية».

أما عن قصة احتلال البلاد عسكرياً بقيادة يهوشوع بن نون، فيكتب هرتسوغ: انه على الرغم من كون هذه القصة، تعتبر أحد الأسس المبلورة للتأريخ التوراتي، فإن المصاعب العلمية في اثباتها، كانت هنا الأكثر انتشاراً. فأعمال التنقيب المتكررة التي أجريت في أريحا وغيرها تركت خلفها خيبة أمل قاسية. وتبيّن انه في أواخر العصر البرونزي، الذي تنسب قصة احتلال البلاد إليه، لم تكن في البلاد مدن محصنّة، ولم تكن محاطة بأسوار ولم يكن من الممكن، بالتالي، إسقاطها. ومنذ ربع قرن، كان بين الباحثين من اقترح التعاطي مع قصص فتح المدن واقتحامها كأساطير وحسْب.

يتساءل الباحث: مَن نحن إذاً؟ - يقول: المعطيات التي عُثر عليها تناقض بوضوح الصورة التوراتية. فمدن كنعان لم تكن عظيمة ولا محصنّة ولم تكن رؤوسها في السماء. بطولة الفاتحين، والقليلون أمام الكثيرين، وتدخل الرب الذي حارب من أجل شعبه، هي استرجاع ديني يفتقر لأي أساس من الحقيقة. إن دمج الاستنتاجات المرتبطة بمراحل نشوء شعب اسرائيل تطرح السؤال الأساسي حول هوية شعب اسرائيل، فإذا لم تكن شواهد على الخروج من مصر، عن مسيرة الصحراء، وعن احتلال المدن القوية، فمَن هم أبناء اسرائيل؟ هناك باحثون رأوا في شعب اسرائيل جزءاً من الفلاحين الكنعانيين، وهناك منَ رأى انهم قدموا من شرق الأردن. التوجه الأول يعرف بالنظرية الاجتماعية. منظروه يقولون إن الكنعانيين سكان القرى في منطقة الشاطئ تمردوا على ملوكهم، فخرجوا باتجاه منطقة الجبل التي لم تكن مأهولة، واستوطنوا فيها. أما الاتجاه الثاني فيرى ان هؤلاء جاءوا بشكل هادئ من شرق الأردن، واستوطنوا في منطقة المركز، ولكن ليس من خلال أي فتوحات أو احتلال.

تنقيب متواصل

الباحث فنكلشطاين فسّر الأمر بما يلي: هؤلاء كانوا من الرعاة الرحّل الذين تنقلوا بين الجبال، واعتاشوا على المقايضة مع سكان الشاطئ. مقايضة اللحوم بالحبوب. ولكن مع انهيار مدن الشاطئ، وانهيار الزراعة، كان لا بد لهم من الاستيطان في الجبال والاستقرار بها.

أكثر المعطيات إثارة، نظراً لارتباطها القوي بالأحداث الراهنة، هي المتعلقة بالقدس. فهذه المدينة (التي فقدت حدودها وتحولت الى أكثر مما ينبغي أن تكون، بل اكتسبت صفات أسطورية ومبالغات مثيرة للنفور - ومن الجميع) تتعرض في مواجهة الشواهد الأثرية العلمية، إلى عودة محزنة إلى حجمها الطبيعي. ويقول هرتسوغ: إن الصورة تتعقد أكثر فأكثر في ضوء نتائج التنقيب في القدس، عاصمة المملكة الموحّدة. فقد تم حفر أجزاء واسعة من المدينة خلال الـ (١٥٠) سنة الماضية. وعثر على قطع من العهد البرونزي المتوسط، والحديدي الثاني، (أي: من فترة مملكة يهودا). ولكن لم يتم العثور على أية مشاهد من فترة المملكة الموحدة، اللهم سوى بعض قطع الخزف. ولكن ليس أبنية مثيرة للانطباع. وبما أن العديد من الشواهد قد حفظت من فترات سابقة ولاحقة على هذه الفترة، فمن الواضح أن القدس كانت في عهد الملكين داود وسليمان، مدينة صغيرة. ربما كان فيها حصن صغير للملك، ولكن لم تكن في أية حال من الأحوال تلك المدينة العظيمة المحصنة التي وصفتها قصص التوراة.

ليس هذا فقط، فالتيار النقدي في علم الآثار يرى في الملكين، زعيمين لملكتين صغيرتين قبليّتين، سيطرتا على مناطق محدودة. الأول في منطقة الخليل والثاني في القدس. في هذه الفترة بدأت بالنشوء مملكة ثالثة في جبال المركز. ولكن فيما بعد، جاءت الأسطورة لتدمج هذه الممالك القبلية، التي لم تكن سوى وهم، والدليل اننا لا نعرف حتى اسمها.

بطبيعة الحال، لم يكن لموقف كهذا ان يمرّ دون تصدٍّ. وجاء الغضب المرتبك من باحثين ومفكرين وسياسيين على السواء. فمثلاً نرى بروفيسور يوسيف بن شلومو، وهو مستوطن ومدرّس فلسفة في الجامعة العبرية، يشن هجوماً حاداً، لا يخلو حتى من محاولة الغاء صاحب الادعاء، وليس الادعاء فحسْب. فقد قال: «لست عالم آثار، لكني أعرف بما فيه الكفاية ان علم الآثار ليس علماً دقيقاً. والأمر الحاسم، الذي لا يفهمه هرتسوغ لأنه ضيق الأفق كما يبدو، ولا يتمتع برؤية شاملة ثقافياً، هو أن قصة الخروج من مصر، خلقت أم لم تخلق، أصبحت أهم رموز البشرية». هذا الباحث، كما يقال، لا يسمح للحقائق بأن تشوّش عليه عالمه الأيديولوجي. وحتى لو كانت بعض الحقائق محرجة، فلا بأس.

أما أحد زعماء حزب «المفدال» المتطرف، حنان بورات، فكان أكثر حدّة فقد قال: «هذه نظرية يتداولها علماء الآثار منذ ٥٠ سنة. وبن غوريون (رئيس حكومة اسرائيل الأول) تعمق في هذا السؤال في حينه، حتى يثبت أن شعب اسرائيل لم يغادر البلاد بالمرة. وبرأيي إن هذه الأقوال مجرد إسفاف. ومهما قال بروفيسور هرتسوغ فلا أريد الرد. فهذه الأقوال ستختفي كما يختفي الزبد الطافي على الماء. وكما اختفت نظريات مشابهة عديدة».

الأقوال الأخيرة تجسّد ما اعتُبر الرد الأبرز على هذا التوجه. فالسيد بورات لا يريد الرد، بل انتظار العاصفة حتى تمرّ. والطريق المثلى لذلك

إن الجرأة النقدية في التعاطي مع التاريخ، سواء من نافذة علم الآثار أم التاريخ أم علم الاجتماع، من شأنها إذا ما وجدت لها آذاناً صاغية أن تحرر المجتمع الاسرائيلي من الإسار الأيديـولوجي القاسي الذي يلفّه. في هذا المجتمع أخذ البعض يبحث اليوم عن «الطبيعية المفقودة». سواء من حيث المشروع، أم الانسجام في الحيّز الاقليمي الجغرافي، أم العلاقة مع أهله.

هي عدم مواجهة الادعاءات العلمية التي يطرحها الباحث النقدي، ففي سياق مناقشته لجذور هذا الأفكار قال هرتسوغ: «إن التشكيك بالأوصاف الواردة في القصص الدينية، يتم استيعابه كتشكيك بـ «حقنا التاريخي على البلاد» (الأقواس في الأصل) وكتهشيم لأسطورة الشعب الذي يجدد مملكة اسرائيل القديمة. فهذه الأسس الرمزية تشكل مركباً مهماً في إنشاء الهوية الاسرائيلية، الى درجة ان كل محاولة للتساؤل بشأن حقيقتها تقابل بعدائية أو بتجاهل». يشير الكاتب ايضاً الى معضلة التيار العلماني الاسرائيلي الذي يتعاطى بانتقائية مع النص الديني. وهو يقول: «إن المجموعة العلمانية في اسرائيل، التي رفضت أسس «الهلاخاه» التوراتية القائمة على «التلمود»، احتضنت «التناخ» (التوراة). فهذا التأريخ الذي ارتبط وتشكّل في قالب أيديولوجي – ديني، صار في اسرائيل العلمانية أساساً للثقافة. أما تثبيت أواصر العلاقة مع البلاد ومشاهدها الطبيعية فقد صبّ في علم الآثار. وتحول الأمر الى ما يشبه «الهواية القومية»، وانشغل هذا العلم بالبحث عن الآباء والملوك».

هناك العديد من احتمالات التعاطي مع هذا التوجه، الذي يقرر اعتماد العقل وتفضيله على الاسطورة. قد نجد مَن يستغل هذا الطرح من أجل إعلاء شأن قصة دينية أخرى. بمعنى ان هذه القراءة العلمية لنص غير علمي (وليس في العلم تقديس)، قد تتحول هي نفسها الى موضوع مجدٍ بأيدي أشخاص لا يختلفون من حيث الجوهر عن موضوع النقد العلمي. أصلاً، كل من لا يطلّ من نافذة النقد حين يتعاطى مع هذا النقد، قد يُقدم على محاولة الاستفادة الالغائية فحسْب. «قصتكم غير حقيقية كما تقولون، وهذا يثبت قصتنا نحن». ولكن ما يجدر قوله ان الأمر ليس مواجهة مع النص الديني اليهودي تحديداً، بل إنه مثال ساطع على مواجهة جادة وجدية بين نظرية علمية تستند الى النظرية النقدية، وبين احد أنماط النصوص التي لا يبررها سوى الذاكرة القوية التي أنتجتها، وهي نفس الذاكرة التي تعود بنفسها لانتاج المبرر لذلك النمط من النصوص.

على مستوى المجتمع الاسرائيلي نرى الأمر أكثر تعقيداً. لأن المنابع الدينية لم تشكل الشخصية الجماعية فقط، بل إنها حيكت ببراعة ودهاء كجزء من مشروع سياسي محدد جداً، بكل تفاصيله. هنا، جرى انتاج احدى أكثر المخاطر التي لحقت بالشعب اليهودي، وهي النظرية الصهيونية.

(ولست على ثقة ان الوصف «نظرية» دقيق).

الاشكالية هنا، تكمن في انه من أجل المبادرة الى مشروع سياسي من الدرجة الأولى، جرى انتاجه وبلورته في سياق/فضاء أوروبي غربي بحت، تم التوجه الى الوراء، الى الماضي الشائك، ليس ذاك الماضي الذي يشكل تاريخاً، بل بكونه مجموعة من القصص الواهية من ناحية واقعيتها. هكذا انوجد مثال كلاسيكي على تجيير الدين للسياسة. وهنا برز التناقض بكامل حدته: مشروع سياسي تابع أصلاً لسياق محدّد، اعتمد لتبرير ذاته، على سياق لا يختلف عنه من حيث المكان فقط، ولا من حيث الزمان فقط أيضاً، بل من حيث المفهوم. مشروع سياسي لا يعتمد مفاهيم سياسية لانتاج نفسه، بل مفاهيم مأخوذة من فضاء الأسطورة (القديمة). هنا يجب التنويه الى ان هذا لا يمكن أن يشكل إدانة لشعب بأكمله كالشعب اليهودي، لكنه إدانة حاسمة لواضعي مشروع سياسي أيديولوجي، أدى الى اقتلاع مجموعات من الشعب اليهودي من أوطانهم، وزجّهم في معمعان تصادم الأسطورة بالواقع، وفي مكان لا يزال من غير الواضح الإجابة على السؤال: كيف بالإمكان تنقيته من العبء التاريخي الثقيل الذي أُنزل عليه؟

إن الجرأة النقدية في التعاطي مع التاريخ، سواء من نافذة علم الآثار أم التاريخ أم علم الاجتماع، من شأنها إذا ما وجدت لها آذاناً صاغية أن تحرر المجتمع الاسرائيلي من الإسار الأيديولوجي القاسي الذي يلفّه. في هذا المجتمع أخذ البعض يبحث اليوم عن «الطبيعية المفقودة». سواء من حيث المشروع، أم الانسجام في الحيّز الاقليمي الجغرافي، أم العلاقة مع أهله. ولن يكون من المبالغة القول إن أول ما يجب تجاوزه هو ذلك الحاجز. وليس من قبيل الصدفة أن يكون أحد الأسماء التي أُنتخبت للباحثين عن «الطبيعية»، هو ما –بعد– الصهيونية. فهذه الأيديولوجيا الصهيونية الكلاسيكية التي سيكون من الصعب فصلها عن فضائها الاستعماري، بحاجة الى أن تكون من نصيب الماضي حتى يحضر الحجر الأثري ويجري الإعداد لأي مستقبل. ويقال هذا مع الوعي التام بصعوبة الخروج، المعروفة، من دوائر الأيديولوجيا، فهذه، لا تتمسك بالأساطير فقط، بل إن لها أساطيرها الخاصة. وسيكون من المأساوي جداً أن ترى مجتمعاً –

أياً كان – تتلاطم فيه أساطير الماضي وأساطير الحاضر، دون باب للخروج.

وحتى يأخذ الموضوع مدى أوسع، يمكن التوقف باقتضاب عند الاحتمالات التي تفتحها وجهات النقد في المجتمع الاسرائيلي، من أجل الحوار مع الآخر (آخره هو). فالنزول عن شجرة مزروعة في تربة الأسطورة، سيعيد الكثير من الأمور الى نصابها. سيكون بالإمكان، حسب احدى المقولات «النظر للواقع في عينيه». فهذه التوجهات تنزع عن المجتمع الاسرائيلي نفسه، وعن الشعب اليهودي، الكثير من الأقنعة التي شكلت مواضيع لإثارة الريبة والعداء. بمعنى آخر، هذه التوجهات النقدية، التي لا تزال غالبية اسرائيلية ترى فيها خطراً، هي التي تساهم في تحسين صورة هذا المجتمع، وتمنحه إمكانية رؤية نفسه دون أية زجاجات لاصقة يملؤها الغبار، وبالتالي رؤية المحيطين به. وربما انه من هذه النقطة بالذات يمكن تأسيس حوار مختلف يقوم على «الطبيعية المفقودة». فهنا، شيء من المساواة قد يتحقق، وهذه هي الأرضية الوحيدة الممكنة لنظرة تعتمد العدالة معياراً. ليست «عدالتنا» مقابل «عدالتكم». بل نمط من عدالة يرفض تشويه الواقع بالحراب، ولا يقبل تسوية أرضية الوجود بالمعدات الثقيلة، بل بأزاميل النقد الرفيعة، للذات وللآخر أيضاً. ما يهمني تأكيده أخيراً، هو ان طرق مثل هذا الموضوع، كتابة ودراسة وقراءة، من شأنه اسقاط صورة التعميم للآخر الاسرائيلي. ففي هذا المجتمع تباينات واختلافات. وعلى الرغم من ان الصورة الأبرز له، لا يزال يحملها ويصدرها الجندي والمستوطن، فهناك أصوات أخرى تُسمَع، هي أصوات لا تزال خافتة نسبياً. لكن الاصغاء إليها من شأنه أن يرفعها. ويقال هذا لأن الواجب يقتضي عدم الشعور بالطمأنينة إزاء رسم صورة مسطحة لأي مجتمع. ليس دفاعاً عنه. بل لأن ذلك يزج الناظر إليه أيضاً في دوائر التعميم. ولا حاجة للإطالة في مخاطر التعميم، على مَن يُعمّم عليه، وأيضاً على من يُعمِّم.

إسرائيل شاحك (١٩٣٣ - ٢٠٠١)

توفي يوم الثلاثاء ٣ تموز ٢٠٠١ العالم الاسرائيلي البروفسور إسرئيل شاحك، احد ابرز العلماء الاسرائيليين في مجال الفيزياء النووية، وعلم من اعلام مناهضة السياسة الاسرائيلية في التسلح النووي والقتل، والداعية الى سلام عادل مع الشعب الفلسطيني.

ولد إسرائيل شاحك في وارسو عام ١٩٣٣ لعائلة اورثوذكسية، مثقفة وصهيونية. عاش طفولته في «غيتو وارسو». قتل والده بايدي النازية، وتمكن مع والدته من الهرب الى وارسو المدينة، الا انهما اعتقلا مجددا ونقلا الى معسكر الاعتقال «برغن بلزن»، وبقي رهن الاعتقال النازي الى ان تحرر على يد القوات الامريكية في نيسان ١٩٤٥. في خريف ذلك العام هاجر شاحك ووالدته الى فلسطين.

في بداية حياته في البلاد تعلم في مدرسة دينية داخلية «كفار حسيديم» وسكن مع والدته في تل ابيب. تلقى تعليمه الاكاديمي في الجامعة العبرية بالقدس، وحصل على الدكتوراة سنة ١٩٦١ وبدءا بالعام ١٩٦٥ اصبح استاذا للكيمياء العضوية في الجامعة.

تتلمذ شاحك على يد البروفسور ارنست ديفيد بيرغمان، الذي عمل رئيسا للجنة الذرة الاسرائيلية. ومن عام لعام اصبح شاحك المحاضر الاكثر شعبية في الجامعة، واهتم ببحث مرض السرطان وايجاد علاجات له، الا انه اشتهر اساسا كناشط سياسي مثير للجدل. لسنوات طويلة اقترن باسمة لقب «كاره اسرائيل»، جراء نشاطه السياسي في مطلع الستينات ومواقفه السياسية المستقلة. وقد اثارت معارضته الشديدة لمظاهر القومية غضب الكثيرين.

ابتداء من العام ١٩٦٨ وقف برأس احد التنظيمات السياسية الاولى المتشكلة ضد الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع (اللجنة ضد هدم البيوت)، وابتداء بمنتصف السبعينات اشغل منصب رئيس رابطة حقوق الانسان والمواطن في اسرائيل، حتى حلها سنة ١٩٩٠. شارك شاحك في مؤتمرات دولية وادان الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية، وهو ما جر في اعقابه صخبا سياسيا في اسرائيل. في بداية السبعينات كان هناك من طالب بعزله من وظيفته في الجامعة، ومحاكمته بتهمة الخيانة. وقد وجد قلة فقط من الاسرائيليين المساندين له في موقفه، بينما حظي بمساندة مفكرين بارزين عالميا مثل جان بول سارتر ونوعام تشومسكي.

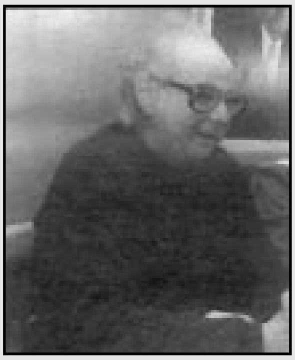

أ. شاحاك

اثارت كتبه حول العنصرية في اسرائيل والديانة اليهودية غضبا في اوساط الجمهور اليهودي، وتجددت المطالبة بمحاكته باستمرار. وقد كتب شاحك في احد كتبه يقول: «اسرائيل كدولة يهودية تشكل خطرا ليس فقط على نفسها وسكانها بل على كل اليهود ولكل الدول والشعوب في الشرق الاوسط».

وبنفس القدر الذي اثار فيه شاحك غضب اليمين، ترك افواها مفتوحة دهشة في اليسار، بسبب مواقف اشكالية وغير مفهومة . هاجمته شخصيات من اليمين واليسار، ومن «معسكر الحمائم»، وبراسهم اوري افنيري وامنون روبنشتاين، الذي دعا وزير الداخلية لاستخدام صلاحياته وسحب جواز سفر البروفسور شاحك لمنعه من مواصلة «التنديد باسرائيل في المنابر الدولية».

في سنة ١٩٩٠ ترك شاحك التعليم الجامعي بسبب مرض السكري الذي اصابه. وواصل تجميع المواد عن خروقات حقوق الانسان في اسرائيل وتوزيعها في العالم. وفي نفس الوقت ظل يعمل مستشارا لعدة مصانع كبيرة، بينها مصانع الصناعات الامنية الاسرائيلية، التي قاطعته في الماضي، الا انها عادت لتلقي خدماته.

في سنواته الاخيرة هاجم شاحك «تلون اليسار الاسرائيلي»، وندد بمن يتجاهل خروقات حقوق الانسان، في كل مكان.

ومع انه لم يكن ماركسيا، فقد انضم شاحك سنوات طويلة الى الجبهة الديمقراطية «حداش»، الا ان انعطافة حادة سياسية طرأت لديه في السنوات الاخيرة، جعلته يصوت في سنة ١٩٩٦ لبنيامين نتنياهو مرشح اليمين.